

ذلك

بدر كج فربان قد تصادق هذه المسئلة كسلة المنينة فان وقع الاشكال
 بينه وبين التعريف يتضح وغيره فلا بد منه في موضع الامتياز غير
 مخالفا لكهايا والسنة واجام الامة ولا تمطر القضا بخلاف فيه
 وقد نفذ فلا يجوز نقضه ولا تغييره والله اعلم بالصواب **وبسبب**
هذه المسئلة والمؤخر فيها كراج من كلام صاحب الهداية فاية طلعت
 غير مرة من الكتب وبحث فيها الفضلا واختلفوا فيها ان القاضى اذا
 في بيع عقار اليعتمرفاه الدين او غير الحاجة او في الشراء الجهة وصيته
 فياخ الماذون له بهذا الازن او اشتري **فدفع** الاستماع الى هذا القضا
 الازن **هل** يجوز له ان يبيعه ويحكم به وان كان انما يحصل بان نه **فصل**
 القضاة على هذا اولى بمراسمها ام لا كونه شيئا لفعله **فصل**
 في كلام صاحب الهداية ما يدل على الجواز وهو انه اذا حجج على التفتحه
 ثم تصرف بعد الحج ثم دفع تصرفه الى القاضى اخرج فانه حكم سلطان
 تصرفه وان كان انما يحج عليه باذن هذا القاضى في صورته على قول
 ابو يوسف على ما عرف **فصل** حكمه ببطلا تصرفه لانه حكم بتنفيذ
 حججه وتقريره قد ثبت لتمامه لا يجوز ولا يمنع الحج السابق منه وكذا
 في هذه المسئلة البيع انما يحصل فلا يمنع من الحكم والله اعلم بالصواب
مسئلة **عند دخول اولاد البنات في نكاح اولاد والنسل والعقب**
 والمذرية والاولاد والبنين والاهل وتحو وكلام الاصحاب فيها **فقول**
ذكر في المحيط باب الرجل يقض على ولده او ولده وله او يشله ويجعل غيره
 للفقراء اوقبه **فصل** في الولد **فصل** في ولده **فصل** في نسبه **فصل**
 مسائله على قسمين احدهما اذا ذكر الولد مطلقا والثاني اذا ذكره بوصف
فالاول لو وقف على اولاده يدخل فيه اولاده لصليبه واولاد ابنته
 فاما اولاد البنات فتسبه روايتان **ذكر** هلال والمختصان من حججهم
 يدخلون فيه **وعلم** **قال** **فذكر** حجج فالتكبير واذا استائن الخرجي لاولاد
 فاولاد بناته لا يدخلون في الامان لانهم ليسوا ببا وولاده **وهذه** **اذبح**

علم عدم دخول اولاد البنات
 لعلم الاولاد

الذي

مطل النسل اسم عام يقع
 على البطون كلها

Copy